

افتتاحية

هل يحتاج تاريخ المملكة إلى مزيد من الدراسات ؟

التاريخ معين لا ينضب مهما تقادم الزمن ، بل هو مع كل دورة للأرض يحمل جديداً .
والتاريخ ليس رصدًا للأحداث وتحديدًا للوفيات وإخباراً عن الحكام والرؤساء
والأعيان وحسب ، بل هو متابعة لكل ما يتعلق بالإنسان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً
ودينياً ، سواء في ذلك من هم من صناع الأحداث ، أو من محركيها وفاعليها .

والمدونات الكبرى في التاريخ ، خاصة تاريخ العرب والمسلمين تقدم النموذج ؛
فبعضها يتحدث عن عوام ، وكثير منها لا يخلو من إشارات هي من صميم الحياة اليومية
لكل إنسان ، مع أنها تركز على القضايا الكبرى وتفصل في إبراز الوقائع المؤثرة والمعارك
الكبرى والمؤامرات والدسائس التي تتصل بالحكم والحكومات .

ومن الكلام السابق نشعر أن التاريخ أي تاريخ لا يمكن أن يشبع بحثاً ، بل سوف
يلقى كل إنسان ما يمكنه من الاشتغال في جانب منه ؛ وهذا الأمر ينطبق تماماً على تاريخ
المملكة العربية السعودية لأسباب كثيرة أوجز بعضها فيما يلي :

١ - سعة رقعتها المكانية وامتدادها على مساحة من الأرض تغطي ثلاثة أرباع شبه
الجزيرة العربية .

٢ - كثرة الأحداث التي شهدتها تلك الرقعة ، وتعدد الحكومات عليها قبل توحيدها تحت
مظلة واحدة .

٣ - اختلاف بيئاتها وتنوع مصادر الدخل لسكانها ؛ فهناك البيئة البحرية وهناك بيئة
الصحراء ، حيث الرعي والمراعي ، ثم هناك البيئات الحضرية .

- ٤ - غزارة المنتج المدون عنها والمحفوظ في وثائق لم يدرس كثير منها إلى اليوم .
- ٥ - التركيز في الدراسات والبحوث في غالب الأحيان على الجانب السياسي ، وبدرجة أقل على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

إن الواضح للعيان أن تاريخ المملكة في حاجة إلى دراسات كثيرة ، شريطة أن تكون ذات حدود زمانية ومكانية أقل من سابقتها ، وأن توجه أغلب الدراسات المقترحة إلى بحث الأمور التاريخية من جوانبها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية ، ثم أن يتوسع في استخدام الوثائق التي تحفظ مئات الآلاف منها ، إن لم أقل الملايين في الدوائر الرسمية مثل: مكتبة الملك فهد الوطنية ، ودائرة الملك عبدالعزيز ، ومعهد الإدارة العامة ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، وفي المحاكم الشرعية خاصة في منطقتي مكة والمدينة ، إضافة إلى ما هو موجود منها في وزارات المالية والدفاع والداخلية وغيرها .

فالتوجه نحو الموضوعات المعمقة موضوعاً والمحدودة في إطار مكاني ضيق ، وإطار زمني ضيق أيضاً أو ربطاً مقارناً بين زمنين محددين أو موقعين أو متابعة مسألة موضوعية بعينها يجري التعرف على نشأتها وتدرج خطوات تطورها عبر حقبة زمنية قصيرة ؛ لأن التركيز هنا سيكون على جانب موضوعي . واللجوء إلى الوثائق بالدرجة الأولى يعني تقديم بحوث جديدة في تاريخ المملكة تؤكد لمن يتابع ويقرأ أن تاريخ هذا البلد في حاجة إلى كتابات ؛ ليس من المهم أن يحدد شكلها ، فقد تكون دراسات تنشر في دوريات محكمة أو كتب مستقلة أو ضمن موسوعات .

وفيما يبدو لي أن القول بأن تاريخ المملكة قد أشبع درساً وبحثاً ، يصدر عن متابعين غير متعمقين لخلفيات هذا التاريخ أولاً ، وبسبب كثرة الأعمال المتشابهة التي صدرت ، مما يعطي الانطباع بقلة الموضوعات التي يمكن أن تدرس أو تناقش .

وأخيراً فإن الأمل كبير في أقسام التاريخ في جامعات المملكة وكلياتها ؛ لترسيخ مفاهيم الدراسات الجديدة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعلمية . فهي إضافة إلى قلة ما كتب منها تقدم مادة أكثر طرافة وأكثر متعة للقارئ من تلك التي يجدها في التاريخ المربوط بالأمور العسكرية والسياسية ، وأن لا يكثرث بالحجم وطول الحقبة الزمنية . فدراسة في مئة أو مئة وخمسين صفحة تعالج قضية محددة بعينها تلم كل أطرافها وتبرز الأحداث التي وقعت خلالها وتناقشها وتحللها وتنتهي إلى نتائج علمية واضحة أفضل من دراسة كبيرة الحجم ليس فيها غير نصوص مجمعة غير مترابطة لم يشفع لها أن تجاز ؛ إلا كونها ذات عدد كبير من الصفحات أو أنها تناولت حقبة زمنية طويلة لم يدق في أهدافها ونتائجها .

ومع أقسام التاريخ ؛ فإن الجهات التي تحفظ الوثائق في حاجة إلى أن تسرع في تنظيمها وأن تسهل من الوصول إليها وتقلل القيود وتخفف من الصرامة في التعامل معها . فهي المادة الغنية التي تحتوي على المعلومات الجديدة التي لا تحملها الكتب ولا المخطوطات . فهل نطمع في تنسيق بين أقسام التاريخ وجهات حفظ الوثائق ومؤسسات البحث العلمي ، يسهم في نهاية الأمر في تعميق الدرس التاريخي المحلي حتى لا يتهم بأنه قتل بحثاً ؟ .

د . دلال بنت مخلد الحربي

عضوة الهيئة الاستشارية لمجلة الدرعية

وأستاذة مساعدة للتاريخ الحديث والمعاصر

في كلية التربية للبنات - الرياض